

وان تحيط علماً بقرار مجلس التجارة والائما^{١١٦} (د - ١٤) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ (٥٠) ،

وان تشير الى قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د - ١٦) المؤرخ في ١ أيار/ماي - ١٩٧٤ ، المتضمن برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

تقرر وجوب تمكين الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائما^{١١٦} من أن يحضر بصورة منتظمة اجتماعات لجنة المفاوضات التجارية التابعة لهيئة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، واجتماعات هيئاتها الفرعية ، ووجوب وضع كل الوثائق تحت تصرفه .

الجلسة العامة - ٤٣١٩

١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤

٣٣١١ (د - ٢٩) - التدابير الخاصة المتصلة بالاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٣١٦٩ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ بشأن التدابير الخاصة المتصلة بالاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ،

وان تشير كذلك الى القرار ٦٣ (د - ٣) الذي اتخذه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائما^{١١٦} في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٢ (٤٩) ، والى قرار الجمعية العامة ٢٩٧١ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ ،

وان تدرك أن الموقع الجغرافي للبلدان النامية غير الساحلية وتكاليف النقل الاضافية التي تتحملها وضعف نمو مقوماتها الهيكلية امور تؤثر تأثيرا سيئا على توسع تجارتها وانمائها الاقتصادي ،

وان تدرك الحاجة الى قيام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بتقديم مساعدات مالية وتقنية عاجلة للبلدان النامية غير الساحلية ، على اساس التوصيات المتصلة بالموضوع والصادرة عن منظمات مجموعة الامم المتحدة ، ولا سيما في مجال المقومات الهيكلية بشتى انواعها ،

وان تذكر القرار المتخذ في هذا الصدد من المؤتمر الرابع لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة^(٥١) المنعقد في الجزائر من ٥ الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ ،

وان تعي الاحتياجات الملحة للبلدان النامية غير الساحلية والتدابير الخاصة الواجب نظرها وتنفيذها لصالح تلك البلدان ، مع مراعاة كون كثير من البلدان النامية غير الساحلية بلدانا تدخل في فئة اقل البلدان نموا بين البلدان النامية ،

(٥٠) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق

رقم ١٥ (A/9615/Rev.1) ، المرفق الاول .

(٥١) A/9330 و Corr.1 ، ص ٧٧ .

وان تضع في اعتبارها أن مذكرة الأمين العام المعنونة "التدابير الخاصة المتصلة بالاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية" (٥٢) ليست دراسة كاملة على النحو المطلوب فسي قرار الجمعية العامة ٣١٦٩ (د - ٢٨) ، وأنها لا تتضمن تقريراً للأمين العام عن النتائج التي يخلص إليها من المشاورات التي أجريت بشأن إنشاء صندوق خاص لصالح البلدان النامية غير الساحلية ، على النحو الذي طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٧٥٥ (د - ٥٤) المؤرخ في ١٦ أيار/مايو ١٩٧٣ ،

١ - ترجوا الأمين العام أن يعمد ، تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٥٥ (د - ٥٤) وبالتشاور مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، إلى موافاة الجمعية العامة ، فسي دورتها الاستثنائية المكرسة للناما* والتعاون الاقتصادي الدولي ، بواسطة اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية ، بدراسة شاملة عن مشاكل العبور (الترانزيت) التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية ، وكذلك بدراسة كاملة عن إنشاء صندوق لصالح البلدان النامية غير الساحلية ؛

٢ - وترجوا الأمين العام أن يعمد ، بالتشاور مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والبلدان غير الساحلية ، ووكالات الأمم المتحدة ، إلى إيجاد طرق ووسائل لتحسين الحالة الاقتصادية للبلدان النامية غير الساحلية ، وذلك عن طريق التنفيذ العاجل لقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٦٣ (د - ٣) ؛

٣ - وتدعو الهيئات المختصة في مجموعة الأمم المتحدة ، وأعضاء المجتمع الدولي ، بما في ذلك المصارف الانمائية الاقليمية ، إلى ايلاء اهتمام خاص للمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية فيما تقدمه من مساعدات على المستويات القومية والاقليمية ودون الاقليمية لمشاريع النهوض بالمقومات الهيكلية في مضمائر النقل ؛

٤ - وتدعو جميع الدول الاعضاء والمنظمات الدولية المختصة الى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تسهيل ممارسة حقها في حرية الوصول الى البحار ومنها على النحو الذي ستتضمنه الاتفاقات المتصلة بذلك .

الجلسة العامة ٢٣١٩
١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤

٣٣١٢ (د - ٢٩) - تضييق الهوة المتزايدة الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المتعلق بتضييق الهوة المتزايدة الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ،